

دراسة واقع الخصوبة في الجزائر

بلحسن بلخير

أستاذ محاضر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر

L'étude de la fécondité est très importante pour chaque pays parce que la population est d'abord un élément économique soit du point de vue de la production et de la consommation soit par rapport à la planification et à la prise de décision. La population est perçue par l'économie comme étant à la fois son objet et son sujet. L'Algérie en tant que pays en voie de développement souffre du poids de la croissance de la population résultant des années soixante-dix et quatre-vingt qui ont vu son taux de croissance dépasser les cinquante pour mille pour amorcer ensuite une baisse systématique ; ce qui a mené certains à affirmer que l'Algérie est entrée en phases de transition. La plupart des indices généraux le confirment : hausse du taux des célibataires jusqu'à l'âge de trente ans, l'élévation de l'âge du premier mariage, prévalence de la contraception de plus en plus importante qui a brisé l'un des grands tabous avec le code de la famille et les droits de l'homme, baisse de la natalité et de la descendance finale. Mais si l'on regarde la structure selon l'âge des femmes en âge de procréer, leur répartition dans la fécondité légitime et l'âge moyen à la naissance ; on verra tout le contraire ; ce qui laisse prédire un regain sûr de la natalité si les conditions de vie venaient à s'améliorer. C'est d'ailleurs ce qui a été constaté ces dernières années.

La raison en est que cette baisse de la natalité porte un caractère conjoncturel lié à la crise socio-économique que vit l'Algérie mais elle n'est pas l'effet d'une maturité psycho-sociologique. La transition démographique qu'a connu le monde développé est la résultante d'un long processus de transformations sociologiques, de mentalités, de croyance et de morale.

ملخص:

لاستعمال وسائل منع الحمل الذي كسر أحد أكبر الطابوهات مع قانون الأسرة وحقوق الإنسان، انخفاض الولادات والنسل النهائي عند المرأة. لكن إذا ما نظرنا إلى هيكل الإنجاب في سن الإنجاب وتوزيع الخصوبة الشرعية والسن المتوسط عند الولادة لرأينا عكس ذلك، والذي يوحي بارتفاع في الولادات ثنائية إذا ما تحسنت الظروف المعيشية. ذلك ما لوحظ في السنين الأخيرة. إن الأمر حسب نظرنا يحمل طابعا ظرفيا مرتبطا بالأزمة الاجتماعية، الاقتصادية التي تعيشها البلاد ولا يعكس نضجا اجتماعيا سيكولوجيا. إن الانتقال الديموغرافي الذي عرفه العالم المتطور كان نتيجة مسار طويل من التحولات الاجتماعية والذهنية والاعتقادية والأخلاقية.

إن دراسة الخصوبة هو أمر هام بالنسبة لكل بلد لأن تعداد السكان هو عنصر من عناصر الاقتصاد سواء كان ذلك من حيث الإنتاج والاستهلاك أو من حيث التخطيط وأخذ القرارات. السكان في منظور الاقتصاد هو موضوعه وذاته في آن واحد. والجزائر كبلد في طريق النمو عانت كثيرا من عبء النمو الديموغرافي في سنوات السبعينات والثمانيات حيث وصلت معدلاته إلى أكثر من 50 لكل ألف ساكن ليشرع من ثمة في انخفاض منتظم، الشيء الذي جعل البعض يؤكد على دخول الجزائر في مراحل الانتقالية. إن أغلب المؤشرات الشاملة والعامّة تؤكد ذلك: ارتفاع نسب العزاب إلى حدود الثلاثين، ارتفاع السن المتوسط عند الزواج، انتشار واسع

1. المقدمة:

إن دراسة الولادات هي في حد ذاتها أمر بالغ الأهمية بالنسبة لبلد غير متطور. لقد عرف العالم منذ 1970 ارتفاعا كبيرا في الإنتاجية والتدخير والاستثمار المنتج في البلدان التي كانت فيها الخصوبة والنمو

الديموغرافي ضعيفين. الحد من الولادة ساعد على ارتفاع الدخل في كل الفروع الاقتصادية أو على الأقل خفض من حدته.

ولقد أثبتت بعض الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة أن الربح الناتج عن انخفاض الولادات يؤدي أيضا إلى تحسين التوزيع في فئات الفقراء والمعوزين.

لقد كان اهتمام الجزائر بالنمو السكاني منذ الاستقلال حيث أسست رسميا الإحصاءات العامة الانتظامية كل عشر سنوات وقامت بتطبيق برنامج وطني رسميا يهدف إلى تحديد النسل وحماية الأمومة منذ 1983.

إن المعطيات عن الولادات في الجزائر في الواقع موجودة منذ زمن طويل وهي تعود إلى العهد الاستعماري غير أنها كانت غير شاملة وقليلة الدقة. وأسباب ذلك ترجع إلى عدة عوامل. منها عدم استجابة المسلمين إلى الإدارة الفرنسية وعدم الثقة فيها لأنها لم تكن تخدم مصالحهم وفي كثير من الحالات كانت الإحصاءات الشاملة تهدف إلى أغراض إستراتيجية تبحث فيها فرنسا عن سياسة تحقق من خلالها توازن بين السكان الأوروبيين والمسلمين وكذا إحصاء الشباب في سن الخدمة العسكرية لإدراجهم في صفوف جيوشها الاحتلالية عبر القارات.

قام منذ الخمسينات كثير من الباحثين الفرنسيين المعروفين في الديمغرافيا بدراسات حول سكان الجزائر الأوروبيين والمسلمين، وهناك عدة إحصاءات سكانية التي قام بها المستعمر لأهداف شتى وذلك بداية من 1882. وكان بمثابة جمع معلومات إحصائية عن الزوجات والولادات

والوفيات في البلديات (4). وكذا مسح شبه شامل أي إحصاءات عامة أخرى في كل مرة متفاوتة من حيث نوعيتها الإحصائية إلى آخر هذه السلسلة في سنة 1954.

قامت الجزائر هي الأخرى بمسوح شاملة أي الإحصاء العام حول السكان والسكن في سنة 1966 و 1977 و 1987 وأخيرا في سنة 1998. كما أجريت أيضا بجانب كل هذا بعض التحقيقات السكانية بمساعدة المؤسسات العالمية المختصة والتي كانت على التوالي: 1969 - 1970 تحقيق وطني حول الخصوبة والأمومة، تحقيق وطني عن اليد العاملة في 1984 - 1985، التحقيق الوطني عن الخصوبة في 1986 (ENAF)، في 1992 - التحقيق الوطني عن صحة الأم والطفل (EASME) وهذا زيادة على كل الأعمال و البحوث العلمية الأخرى التي تحمل طابعا محليا في إطار البحوث الجامعية.

دراسة الولادات هي بمثابة دراسة منتوج عبر محطات مسار ديموغرافي في سلسلة بين الحلقات الاجتماعية الديموغرافية: عدد الزوجات في السنة، سن البلوغ أو سن الزواج، توازن الذكور مع الإناث في سوق الزوجية، الهيكل السني للإناث في سن الإنجاب، الخصوبة الطبيعية أو المحكمة، الولايات العامة والخاصة، إعادة إنتاج السكان إلى غير ذلك.

2. الزواجية:

قليلا ما تطرق الباحثون إلى دراسة الزواجية بشكل خاص وذلك راجع أولا وقبل كل شيء إلى الوسائل التي يتطلبها هذا الفرع من الدراسات بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية مثل ما هو الأمر عليه بالنسبة للوفيات. أما

التحليلات والدراسات الخاصة بالزواجية عن طريق الحالة المدنية المسجلة فهي نادرة جدا.

المعطيات الإحصائية العامة التي يمكن الحصول عليها تشير إلى أن النزعة العامة الخاصة بالزواجية في الجزائر هي على العموم في انخفاض مستمر بعدما وصلت إلى دورتها في السنوات الأولى بعد الاستقلال. إن مثل هذه الظاهرة معروفة في تاريخ المجتمعات البشرية بعد تخطي الأزمات الاجتماعية الاقتصادية الكبرى. فبعد الحروب والأزمات الاجتماعية الكبرى ترتفع الزواجية التي تكون في حالة تراكم طوال الأزمة مباشرة بعدما تتحسن الظروف الأمنية والاجتماعية نسبيا.

كما نراه من الجدول رقم 1 هناك تزايد عدد الزوجات بالقيم المطلقة من سنة إلى أخرى ما عدا سنة 1966 حيث سجل انخفاض محسوس ليعود ثانية لطبيعته في السنوات الموالية. ولعل ذلك راجع إلى الحالة التي سبقتها من 1962 إلى 1965 إذ ساد في هذه المرحلة تكافؤ بين العرض والطلب في الزواجية لكل الإناث في سن الزواج وربما حتى حصل شبه إشباع واللواتي كن في حدود البلوغ هن وجدن زوجا لهن. ولعل تفسير هذا الانخفاض يكون في إشباع الزواجية إلى أدنى حد سن الزواج ممكن عند فئات هذه الإناث من 1962 إلى 1965. ومن جهة أخرى فتعداد الذكور كان أقل من تعداد الإناث في سن الإنجاب و ذلك بسبب الخسائر في الأرواح خلال الحرب التحريرية عند الرجال أكثر منها عند النساء. ثم إن الرجال بعد ذلك في مختلف أعمارهم وجدوا أنفسهم في حالة اختيار أكبر للزوجة المناسبة وغالبا ما تكون الإناث الأصغر سنا. وبالتالي فعدد

الزوجات كان محددا بتعداد الرجال في سن الزواج و المعيين للزواج.

جدول رقم 01 تطور عدد الزوجات ومعاملات الزواجية في الجزائر من 1963 إلى

2001 (ألف نسمة)

السنة	1963	1966	1970	1980	1987	1990	1994	1996	2001
العدد	*90	*62	*88	127	138	149	148	157	194
المعامل	8.48	5.21	6.65	6.92	6.1	5.97	5.38	5.47	6.19

- Annuaire Statistique de l'Algérie n.19 ; Alger, 2001.

* Tableau de l'économie Algérienne ; C.E.T. Dir. Stat ; Alger 1971.

ولكن لما ننظر إلى معامل الزواجية فنرى أنه بالعكس الجزائر تعرف انخفاضا مستمرا في الزواجية. و لعل ما يفسر ذلك هو السن المتوسط عند الزواج. نلاحظ فعلا أن السن المتوسط عند الزواج قد انخفض عند الإناث خلال الستينات حيث كان يساوي 18.3 سنة عند الإناث في 1966 بعدما كان 19.6 سنة في سنة 1954 عشية انطلاق الحرب و لا شك أنه كان أقل من ذلك في السنين الأولى التي تلي الاستقلال في سنوات 1963، 1965 ما أشرنا إليه.

جدول رقم 02 تطور السن المتوسط للإناث عند الزواج و الفوارق في العمر مع

الذكور في الجزائر من 1954 إلى 1998 (سنة)

السنة	1954	1966	1970	1977	1980	1987	1992	1998
السن المتوسط	19.6	18.3	19.3	20.7	20.8	23.7	25.8	27.6
الفارق مع سن الزوج	5.6	5.5	5.1	5.6	5.5	3.9	4.4	3.7

Annuaire Statistique de l'Algérie n.19 ; Alger, 2001.

يلعب السن عند الزواج دورا هاما في الخصوبة لاسيما في البلدان التي لا تستعمل وسائل منع الحمل أو تستعملها بصفة انتقائية. وكلما تزوجت البنت في سن مبكر كلما كان لها حظ أن عدد الأولاد يكون أكبر في ظل الظروف الأخرى المتساوية إذا صح القول هنا. كما نراه من خلال الجدول فسن الإناث عند الزواج في ارتفاع مستمر. كان في سنة 1966 يساوي 18.3 سنة فلقد أصبح بعد ذلك في سنة 1998 يساوي 27.6 سنة. في حين الفرق بين سن الرجل والمرأة عند الزواج يتقلص أكثر فأكثر وهذه الظاهرة تؤدي حتما إلى تقليص حظوظ الزوجات مع تقليص فئات الإناث من مجال اختيار طوله من 0 إلى 5.6 سنة إلى مجال أصغر من 0 إلى 3.7 سنة في 1998. وهذه الخاصة هي معروفة لدى البلدان الناضجة ديمغرافيا وعلى رأسها بلدان نموذج الزواجية الأوروبية الشمالية والذي تصحبه خصوبة ضعيفة و أيضا عزوبة نهائية كبيرة تصل في بعض البلدان إلى 25 % و حتى أكثر من 30 % عند الرجال. و الشيء المعروف هو أنه البلدان الغير المتطورة تعرف نسب الزواجية الأكبر في العالم. وفي مثل هذه المجتمعات جميع الإناث تتزوجن في آخر المطاف. ولا تبقى إلا تلك التي تكون لسبب أو آخر غير مؤهلة للزواج (المرضى، المشوهات جسديا أو معوقات).

الزواج هو في حد ذاته رغبة فردية. ولا يمكن أن نجبر الإنسان على الزواج أو نمنعه عنه إذا رغب فيه، لكن من الجهة الأخرى فالزواج هو أمر اجتماعي. المجتمع هو الذي يصونه داخل حدود و طقوس وأعراف دينية أو أخلاقية وغيرها (9).

إن الرغبة في الزواج أو الدوافع التي تهدف إلى تأسيس أسرة جديدة هي رغبة فطرية موجودة عند جميع البشر و في كل المجتمعات.

وتكون هذه الرغبة تحمل طابعا اجتماعيا سوسولوجيا بالدرجة الأولى وذلك يعني أنها تكون محددة بعدد من الأعراف والطقوس تسمح بالزواج وتمنع كل ما يخالف ذلك. المفهوم الاجتماعي السوسولوجي الذي نتكلم عنه لا ينفي على الإطلاق الطابع الاقتصادي لهذه الرغبة غير أنه لا يراعى بنفس درجة الاهتمام والرغبة فيه عند مختلف المجتمعات و التجمعات البشرية ولا في ظروف وأزمنة مختلفة.

العوامل الأخرى الدافعة إلى الزواج التي تعاقب على عدم تحققه هي مختلفة من حيث الشكل والمضمون وذلك حسب درجة تطور وتفتح وتسامح المجتمعات. وكلما كان المجتمع متممًا كلما كان حارسا على طوقسه إزاءه وكان الزواج حينئذ أمرا إجباريا (7).

الرغبة في الزواج هي محددة بمجموعة من التصرفات ومحفوفة بالآراء المسبقة عن التأخر عن موعد سن الزواج، والعزوبة المستمرة أو النهائية، وعدم الإنجاب والعقم ولاسيما عند الإناث التي تصل بها في بعض الحالات الأمور إلى عدم الرضا عنها من طرف أهلها أو حتى فقدان كل إعانة أو مساعدة من طرفهم وجعلها تدريجيا خادمة أفراد الأسرة. أما إذا كان الأمر يتعلق بامرأة عاملة فعزوبتها المتقدمة قد تمس حياتها المهنية وتكبح رقيها الاجتماعي. هذا الوضع قد لا يختلف كثيرا بالنسبة للرجل في مثل هذه المجتمعات المتمتة والتي هي مثل ما هو عليه الحال في الجزائر وكما تكون هذه الوضعية أهون في المدن الكبرى منها في المدن

الصغرى والقرى.

جدول رقم 03 توزيع السكان حسب الحالة الزوجية خلال الإحصاءات العامة بعد الاستقلال

السنة	الجنس	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	منعزل	غير مبين	المجموع
1966	ذكور	62.70	35.68	0.36	1.02	0.16	/	100
	إناث	52.56	36.50	1.06	9.38	0.50	/	100
1977	ذكور	68.06	30.82	0.28	0.73	0.11	/	100
	إناث	58.19	33.29	1.06	7.08	0.38	/	100
1987	ذكور	55.20	43.70	0.30	0.70	0.10	/	100
	إناث	43.60	46.50	1.30	7.90	0.40	/	100
1998	ذكور	69.00	30.30	0.26	0.44	/	0.01	100
	إناث	61.82	31.80	1.23	5.13	/	0.02	100

Annuaire Statistique de l'Algérie n. 19 ; Alger, 2001.

كما نراه من الجدول رقم 3 نسبة الإناث العازبات في التعداد الإجمالي لسكان الجزائر يرتفع من سنة إلى أخرى حيث كان يساوي 52.56 % في 1966 و أصبح 61.82 % في 1998 وهو نفس الحال بالنسبة للذكور إذ أن نسبتهم ارتفعت من 62.70 إلى 69.00 % من 1966 إلى 1998.

في حين انخفضت نسب المتزوجين ذكور و إناث بنفس الدرجة أكثر من خمس نقاط لكل جنس. نلاحظ من جهة أخرى أن نسبة الأرمال التي كانت تساوي أكثر من 9 % بعد الحرب التحريرية جراء الوفيات العالية التي عند الرجال اندثرت مع مرور الزمن.

يوجد عدد كبير من الأدبيات عن الزوجية و الأسرة لكن قليلا ما كانت تدرس بطريقة إحصائية. وسبب ذلك ربما أمر لا يسمح بالقيام بمثل هذه التحليلات نظرا لطبيعة المعطيات والمعلومات في حد ذاتها عن هذه الظاهرة الديموغرافية. كانت المعلومات المجمعة ذات تلك الطبيعة بحيث لم يكن ممكنا الجواب على أبسط الأسئلة التي تتطلبها المنهجية الإحصائية (8).

كيف كانت النساء تتزوجن في أغلب المجتمعات البشرية؟ طبعا الجواب يبدو بديهيا ويمكن الجواب عليه بالطريقة العادية وهو البحث عن النصف الآخر المناسب وأما الحصول على ذلك فهو يختلف من مجتمع إلى آخر حسب العادات والتقاليد عبر المكان وعبر الزمان أيضا.

فلا شك أن المجتمعات البشرية القديمة لم تكن تشبه في أعرافها ومقوماتها وحاجياتها الاجتماعية والاقتصادية المجتمعات الحديثة وذلك بغض النظر عن المستوى المعيشي لمختلف البلدان. في الجزائر كأي بلد آخر كان الناس يعيشون في القديم في أحضان تجمعات بشرية وقبائل وعروش محدودة الأعداد و في أغلبية المجتمعات السكنية أو المدن الصغيرة المحصنة حيث غالبا ما كانت سائدة بينها علاقات أقل ما يمكن قوله هو أنها كانت غير عائلية إذا لم نقل عدوانية نظرا للنزعات حول الأراضي والمراعي وغيرها من المصادر الاقتصادية.

وبالتالي فالحصول على الزوج أو الزوجة كان صعب جدا لاسيما إذا نظرنا إلى الأعراف والعادات و في بعض الأحيان حتى المذاهب الدينية التي لم تكن تسمح لأي رجل أن يتزوج أي امرأة. وذلك زيادة على الفوارق

الاجتماعية والطبقية الكابحة داخل كل مجتمع.

الأمر يختلف تماما في الوقت الحديث بحيث يتم الزواج عن طريق تعرف الشابين مسبقا عن بعضهما البعض خلال مدة زمنية. طبعا هذه الوضعية تختلف من المدن الكبرى إلى المدن الصغرى والقرى. ولا شك أن في هذه الحالة أي تعرف الزوج على زوجة مسبقا قد تقلص بكثير من حظوظ عدد الزوجات بين الشابين منها الحالة التي يلتقي فيها الذكور والإناث في سن الزواج على حد سواء لأول مرة.

في هذه الحالة حظوظ الاختيار تكون أكبر والمدة الزمنية التي يتم فيها اختيار الزوج أو الزوجة تكون أصغر. ومن جهة أخرى فتعرف الشاب بالشابة في سن الزواج يتطلب وقتا أطول واللقاء المطول بينهما لا يعني بالضرورة تحقيق زواج.

في نفس الوقت لا تسمح هذه الحالة للولد والبنت بالتعرف على غيرهما طوال هذه المدة التي قضاها مع بعضهما وذلك يعني تفويت الفرصة للزواج على بعضهما.

ومن الناحية الاجتماعية فكل الطقوس والعادات والطبوهات التي هي في حد ذاتها حاجزا في وجه الحريات الفردية والتي أسسها الإنسان لتقليص حظوظ الزوجات داخل المجتمعات السكانية من بنات القبيلة تعود دائما بالفائدة على أفراد هذه القبيلة ككل. فبفضلها توسعت العلاقات العائلية بين القبائل والشعوب إلى أماكن أبعد ليتعارفوا وكذا بفائدة اجتماعية من حيث الأمن وأيضا صحية من حيث التركيبة الجينة. والدليل على ذلك هو أنه في

مثل هذه المجتمعات تتزوج البنات في سن الإنجاب كلية في آخر المطاف عكس ما هو كائن في المجتمعات المتقدمة. ويمكن القول أن العلم والتكنولوجيا هي أيضا لها دور في الحد من العزوبة النهائية حيث تساعد حتى تلك الشرائح التي لم يكن لها حظ في الزواج من قبل بترقيتها إلى سوق الزواجية (المعوقين بصفة عامة). إنه معروف في الديموغرافيا أن تعداد الذكور و الإناث هو متكافئ في سن الزواج اللهم إذا كانت حالة حرب أو أزمة اجتماعية قصوى تجعل هذا التوازن يفتقد. مسألة توازن الذكور مع الإناث يطرح بداية بالولادات.

يولد في المجتمعات البشرية 105 ولدا لكل 100 بنت غير أن الوفيات المرتفعة عند الرضع تجعل التوازن بين الجنسين يتدارك في سن البلوغ وليفقد ثانياً بعد سن الإنجاب لصالحه الإناث مرة أخرى. طبعا نسب عدم التوازن بين الجنسين تختلف من بلد إلى آخر حسب الظروف المعيشية وكذا الاجتماعية والعقائدية والدينية التي لا محالة تؤثر عليها. فإذا كان مثلا توقع الحياة عند الولادة في اليابان يساوي عند الرجل 76 سنة و عند المرأة 83 سنة ففي تشاد إنه يساوي على التوالي 45 و 48 سنة. الفرق في العمر بين الرجل و المرأة أكبر في اليابان لكن في أي نسب. المقارنة بينهما هي 3 من 45 مقابل 7 من 83 و كل ذلك يدل على الحياة الجد قاسية في دولة متخلفة أين لا يمكن للإنسان تحسين إنتاجه وجمع ثرواته. وكلما كبر الفرق بين وفيات الذكور والإناث في سن بعد الإنجاب كلما كبر تعداد الأرامل وازدادت النفقات عليها من طرف الدولة من حيث الإيواء والتغذية والخدمات الصحية إلى آخره (17).

جدول رقم 04 توزيع الإناث حسب الحالة الزوجية في الجزائر خلال الإحصاءات العامة
1966، 1977، 1987، 1998 (%)

إجمالي كل فئة عمر = 100	1998		1987		1977		1966		// السنة // السن
	أرملة	عازبة	أرملة	عازبة	أرملة	عازبة	أرملة	عازبة	
100	/	97.43	0.1	90.48	0.2	76.40	0.48	44.65	19 - 15
100	/	76.56	0.36	52.10	0.7	31.00	1.84	11.38	24 - 20
100	0.6	45.31	0.98	22.08	1.7	10.90	4.11	3.91	29 - 25
100	1.38	22.39	1.79	9.07	3.1	3.60	7.38	2.16	34 - 30
100	2.65	11.25	3.56	4.29	6.4	1.80	11.01	1.53	39 - 35
100	4.59	5.45	6.23	2.09	12.0	1.30	15.95	1.30	44 - 40
100	9.12	3.09	11.60	1.56	19.3	1.0	21.64	1.14	49 - 45
100	12.9	1.74	19.13	1.38	27.2	0.8	30.74	1.16	54 - 50
100	20.92	1.16	28.76	1.42	38.0	1.0	40.44	1.16	59 - 55
100	31.68	1.05	39.51	1.46	47.4	0.7	53.91	1.39	64 - 60
100	44.48	1.02	61.66	3.03	59.4	0.7	75.40	1.46	69 - 65
	72.36	1.43	/	/	76.8	0.9	/	/	74 - 70 و +
100	20.68	26.29	/	/	/	/	12.73	27	غير مبين

(19). Alger, 2001. n.19 ; Annuaire Statistique de l'Algérie ; 16-19 سنة. ⑩

كما نرى من خلال الجدول رقم 4، إن العزوبة النهائية عند إناث الجزائر في سنة 1966 لم تمثل إلا 2.16 % في سنة 30 - 34 سنة، وذلك يعني أغلبية فتيات الجزائر تزوجت قبل 35 سنة. أما في سن 19-16 كان أكثر من نصف تعداد الفتيات قد تزوجت أي بنسبة 55.35 % ومن هن حتى من طلقت في هذه الفترة 1.56 %. وكل هذا يؤكد ما كنا قد قلناه سابقا عند انخفاض عدد الزوجات. السنوات التي تلي فيما بعد تظهر بعض التباطؤ في الزواجية. فإذا نظرنا إلى الفئتين الأولى

والثانية من الجدول فنرى أن نسب العازبات صارت تكبر أكثر فأكثر وذلك يدل على أن سن الزواج صار يؤجل إلى أعوام متأخرة. ففي نفس الفئة مثلا 15 - 19 سنة كانت نسب غير المتزوجات على التوالي 44.65 ، 76.40 ، 90.48 ثم 97.43 حسب تاريخ الإحصاءات العامة الشاملة 1966 ، 1977 ، 1967 و 1998. لا شك أن في تأخر سن الزواج بالإضافة لكل العوامل الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية التي شاهدها بلادنا هناك قسط يرجع إلى القانون الذي جعل حدا بعد 1966 لزواج المبكر بتحديدته إلى 16 سنة بالنسبة للمرأة و 18 سنة للرجل. لكن هذا ليس هو السبب في هذا التحول النوعي الذي طرأ في سوق الزواجية. إن أحد الأسباب هو ديموقراطية التعليم العالي الذي سمح للشرائح الواسعة التي لم يكن في السابق بإمكانها الوصول إلى الجامعة أن تتابع الدراسات العليا في مختلف المؤسسات الجامعية الشيء الذي أرجى الفتيات عن الزواج المبكر الى ما بعد نهاية الدراسة أي إلى حدود حوالي 23، 25 سنة.

العامل الثاني هو المرحلة التنموية التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال ولا سيما في السبعينات حيث فتحت أبواب جديدة أمام الشباب الجزائري في عالم الشغل والبحث عن الرقي قبل تأسيس الأسرة. كان الشباب يفكر في ذلك العهد أن ليس هناك شيء يمنعه من تحقيق أحلامه وكل شيء فهو ممكن إذا ما وجدت الإرادة. ثم بعد ذلك ولى زمن الأزمة الاقتصادية المستديمة الحادة حيث تعطلت عجلة الإنتاج الاقتصادي على اثر غياب الاستثمار المنتج وتوسعت البطالة وتأزمت الأمور على الشباب بصفة أكثر حدة في سوق الشغل و الزواجية.

لا شغل في سوق العمل ولا طلب في سوق الزواجية لعدم الحصول على مسكن بإمكانه إيواء أسرة جديدة. إن معظم الإناث و الذكور المولودين في سنة 1970 وما فوق قد وقع في مخالب الأزمة التي أدت بالجزائر إلى المأساة التي لازلنا نعاني منها إلى يومنا هذا من تشرد و تنكيس و حرمان اجتماعي وفيزيولوجي إلى غيرها. كل هذا جعل سوق الزواجية يتقهقر بصورة كبيرة ولاسيما في المدن الكبرى التي عرفت ظاهرة انحلال الأسرة الأبوية القديمة الموسعة والدخول في عصر جديد يتميز بظهور الأسرة الدرية. فإذا كان الشباب في الريف والمدن الصغيرة يفضل البقاء مع الوالدين لأسباب حضارية ثقافية وتربوية وأخلاقية وأمنية واقتصادية أيضا ففي المدن الكبرى لم يكن الأمر كذلك بل مخالفا بسبب ضيق المسكن العائلي حيث يوجد في بعض الحالات أكثر من 15 نسمة في شقة فيها أربع غرف. و السبب الثاني هو أن الشباب في المدن الكبرى كان قد خطى إلى الأمام نحو التنصل من قبضة الأبوين خطوات كبيرة و حقق أشواط لا مثيلة من الاستقلالية الذاتية وصار يطمح إلى أكثر استقلالية وتغيير في نمط العيش وأسلوب الحياة.

وذلك يمكن أن نلاحظه من الجدول رقم 05 حيث سن الزواج في الريف كان دائما أقل من المدن الكبرى والأصغر منها. لكن الشيء الذي يجب ذكره هو أن سن الزواج في ارتفاع مستمر في المدن وفي الريف مع التحاق الريف بالمدينة مع مرور الزمن. الشيء الذي يدل على تقارب الريف بالمدينة على اثر تطور وسائل النقل والمواصلات ولاسيما منها وسائل الاتصال. وكأن التاريخ يعيد نفسه، نعرف البلدان الغنية هجرة عكس المعتاد عليه من التاريخ المعاصر نحو الريف بدل المدينة هربا من ضجيج

المدينة وتقل ضغطها النفسي والعصبي للتمتع بالهدوء والمزايا البيئية والصحية الأخرى.

وتحمل هذه الظاهرة طابعا انتقائيا مخالفا تماما للتي سبقتها ثلاثة قرون من قبل إذ نرى أن الطبقات الاجتماعية الميسورة هي المعنية بها بالدرجة الأولى.

جدول رقم 05 تطور السن المتوسط عند الزواج (سنة) و قوة الزوجية (%) في الجزائر حسب مكان الإقامة من 1977 إلى 1998.

// الجنس // السنة	ذكور		إناث	
	السن المتوسط	قوة الزوجية	السن المتوسط	قوة الزوجية
إحصاء عام 1977				
إجمالي	25.3	/	20.9	/
حضر	27.3	98.5	23.1	97.6
ريف	24.3	98.5	19.8	98.8
إحصاء عام 1987				
إجمالي	27.6	/	22.1	/
حضر	28.8	97.4	24.8	98.43
ريف	26.4	97.75	22.3	98.9
تحقيق EASME. 92				
إجمالي	32.2	/	25.8	/
حضر	31.2	98.1	26.9	98.1
ريف	28.9	97.6	26.4	98.1
إحصاء عام 1998				
إجمالي	31.3	/	27.6	/
حضر	31.9	/	27.9	/
ريف	30.3	/	26.9	/

أما إعادة الزواج عند الأرمال فحسب ما يبدو من خلال الجدول فهو ضعيف جدا. نلاحظ تقريبا نفس النسب العالية ابتداء من السن 40 في كل الظروف سواء كانت الحرب أم السلم. والفرق بين الوفيات عند الإناث والذكور في هذه الأعمار لا يفسر لوحده.

السبب في ذلك هو أنه يكون من لأرجح أن الإناث التي طلقت نادرا ما تعيد الزواج و لاسيما تلك التي تكون لها أبناء أو كبيرة في السن وتقترب من 50 سنة أي بعد سن الإنجاب. أما الإناث الأخريات وإلى غاية 30 سنة فعلى ما يبدو لهن حظوظ كبيرة في إعادة الزواج.

وإن هذا الموضوع يتطلب دراسة أخرى خاصة لمعرفة إعادة الزواج عند الجزائريين حتى يتاح توضيح خصائصه.

أما الزوجية فهي تقريبا متساوية بالنسبة لمكان الإقامة سواء في الريف أو المدينة و تصل إلى حدود 98 % وذلك بالنسبة للزوجية الأولية أي زواج العازبات. يمكن القول في خلاصة هذا الباب أن الزوجية في الجزائر مرت على مراحل من حيث السن المتوسط عند الزواج الذي ما فتئ يكبر بالنسبة للذكور 31.3 سنة في 1998 وكذا بالنسبة للإناث 27.6 سنة. وذلك قليلا ما يلاحظ حتى في البلدان المتقدمة ديموغرافيا. أما فيما يخص قوة الزوجية فهي تحمل طابع البلدان غير الناضجة ديموغرافيا بحيث العزوبة عند الإناث لا تتجاوز 30 سنة في مجملها لا في الريف ولا في المدن.

3. الولادات:

دراسة الولادات هو مفهوم قديم لكن لا محل لإفرازه عن مفهوم آخر حديث والذي هو الانتقال الديمغرافي. تختلف الآراء في دراسة الولادات عند كثير من الباحثين فيما يخص مفهوم الانتقال الديمغرافي ومأواه الطبيعي : الشيخوخة عبر مختلف أطوارها (17) . أما فيما يخص الولادات في حد ذاتها فالكامل يجمع على أنها في انخفاض مستمر. وبالفعل فكل المؤشرات الإحصائية والديموغرافية تشير إلى ذلك. فبعد ما كانت تتدحرج ما بين 45-55 في الآلاف خلال سنوات الحرب وما قبل، أصبحت بعد الاستقلال تبلغ حوالي 40 في الآلاف ثم ارتفعت خلال السبعينات نتيجة الزوجات المرتفعة مباشرة بعد الاستقلال إلى 50.18 لكل ألف ساكن. ثم بعدها شرعت في انخفاض محسوس و منتظم بداية من الثمانينات حتى وصلت إلى نسبة 20.41 لكل ألف ساكن في 2001.

لا توجد إحصائيات رسمية عن الولادات غير الشرعية أي الولادات التي تحصل خارج الزواج مثل ما هو موجود في كثير من البلدان الأخرى. وبما أننا لا نملك أي معلومة عن كيفية تصنيفها فلا يمكن تقديرها بطرق إحصائية ولهذا فنكون مضطرين لتجاهلها. الشيء الذي يجب الإشارة إليه هو أن الولادات الغير شرعية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا في المجتمعات المتحفظة مثل الجزائر. وبالتالي نكتفي بدراسة الولادات الشرعية أي تلك التي تحصل داخل أسرة رسمية ومسجلة في الحالة المدنية عند الإناث المتزوجات.

جدول رقم 06 تطور أعداد الولادات و معدلاتها في الجزائر من 1963 إلى 2001
(المعدل في الألف)

السنة	1963	1966	1970	1977	1980	1987	1990	1994	1996	2001
عدد الولادات	*503	*562	*654	728	760	800	758	776	656	631
معدل الولادات	46.7	47.2	50.1 8	46.0	43.8 5	31.0	30.9 4	28.2 4	22.91	20.4 0
النسل النهائي	/	6.8	7.9	7.4	7.1	5.30	4.5	4.65	3.14	4.14 **

- Annuaire Statistique de l'Algérie n.19 : Alger, 2001.

*Tableau de l'Economie Algérienne ; C. E. T. Dir. Stat; Alger ,1971 .

**1998

ففي مدة 40 سنة تقلص معدل الولادات بأكثر من مرتين ونصف الشيء الذي جعل البعض من الديموغرافيين يقولون أن الجزائر دخلت في مرحلة نضج ديموغرافي بداية من أواسط الثمانينات. النضج الديموغرافي الذي نتكلم عنه يتلخص في تحويل التركيبة السكانية خلال ثلاثة مراحل والتي تؤدي إلى ما يسمى بالشيخوخة السكانية.

مهما كان اختلاف الديموغرافيين فيما يخص الانتقال الديموغرافي فإنهم متفقون على أن معدلات الولادات بدأت في انخفاض محسوس و حتى إن لم تكن أسبابه معروفة بالضبط غير أن الدولة الجزائرية كانت قد قامت بالكثير في هذا الميدان بحيث أصبح النسل النهائي عند الجزائريات في 1996 يساوي 3.14 طفلا لكل امرأة. بينما كان العدد المتوسط لكل امرأة في 1970 يسوي تقريبا 8 أطفال. ويلاحظ في الوقت الحاضر نوع من

الارتفاع في الولادات بالمقارنة مع النزعة السابقة (4.14 طفلا لكل امرأة في 1998).

لم يكن موقف الجزائر واضح تجاه الولادات و لم تؤخذ أي سياسة صريحة بهذا الشأن منذ الاستقلال. كان حكام البلاد بالعكس يرون تزايد السكان كقوة في وجه الإمبريالية المهيمنة على البلدان الفقيرة والمتخلفة. كان ملتقى بوخرست سنة 1974 بمثابة نهضة ديموغرافية غيرت وجدان الجزائر تجاه القضية السكانية عن طريق الخطاب السياسي المشبع بالإيديولوجية أكثر منه اقتصادي ديموغرافي. كانت الجزائر تطالب بإقامة نظام اقتصادي جديد في العالم يكون أكثر عدلا وإنصافا حيث يمكن أن نجد فيه القضية السكانية حولا لها. لقد نددت بالحلول السطحية لقضايا الديموغرافيا وحاولت جعلها نقطة قوة بدلا من طرحها كعبء وتقل على التنمية الاقتصادية.

وعليه تأسس في نفس السنة لأول مرة المكتب المركزي لحماية الأمومة والطفل الذي طور شبكة كاملة في ربوع البلاد تقدم فيما العلاج الخاص بالأم وابنها و تعطى أيضا إرشادات و كذا وسائل منع الحمل مجانا. وكانت هذه الشبكة تتكون من 2500 مركز صحي في 1994 و كانت موجودة بصفة متكافئة بين الريف والمدن (3) . ثم شرعت الجزائر في بداية الثمانينات بتبنيها سياسة واضحة تجاه تحديد النسل أو ما يسمى بتباعد الولادات. وفي 1983 اعتمد رسميا مخطط وطني للتحكم في الولادات.

الشيء الذي يجب ذكره هو أن القضية السكانية هي قضية أخلاقية بالدرجة الأولى لاسيما في البلدان المتدنية مثل الجزائر. كانت عدة فتاوى

معروفة في البلدان الإسلامية منذ 1937 من طرف شيوخ الأزهر لكن ولا واحدة منها أعطت الحرية المطلقة لتصرف العائلة في تحديد نسلها بل كانت كلها تنتظر إليها كحالة استثنائية لحماية الأم من التهلكة. ولم يكن هناك تتابع في الأفكار ولا إجماع في الرأي بشأن هذه القضية. أصدر في 1987 شيخ المفتيين في مصر فتوى يبيح فيها استعمال وسيلة منع الحمل الطبيعية - العزل. بينما كانت في 1953 صرحت لجنة الفتاوى لجامع الأزهر أن المذهب الشافعي لا يعارض تناول وسائل منع الحمل مثل الحبوب وغيرها لمدة معينة. ولا سيما إذا كانت صحة المرأة مهددة بعبء الإنجاب المتقارب والمتكرر.

وفي 1959 و بعد ذكر الأسباب الاقتصادية لتنظيم الأسرة توصل الشيخ شلوط من جامع الأزهر إلى أن مراقبة الولادات ليست معارضة للقوانين الطبيعية ولا للأخلاق والمشاعر الوطنية ولا هي كذلك محرمة من طرف الشريعة. وبذلك فمراقبة الولادات لا تتعارض مع الشريعة (11).

أصدرت أول فتوى في ميدان تحديد النسل في الجزائر في 1968 ولكن إلى حد الآن لن ينضج الموضوع حتى يطرح بدون تعصب وبعيد عن الأغراض السياسية. والأمر يتعلق بداية بموضوع قانون الأسرة وحقوق المرأة ومكانتها في المجتمع في الجزائر وفي البلدان الإسلامية الأخرى بصفة عامة.

الاستثمار الاجتماعي هو كذلك يساعد على الوصول إلى غاية التحديد من النمو الديموغرافي. فتحسين خدمة القطاع الصحي وأيضا التربية التي بشأنها أن تفتح آفاق واسعة جديدة أمام المرأة هي أمور تتعلق بالدرجة

الأولى بحقوق الإنسان الأساسية، والمبتغى منها هو تحسين الظروف الصحية والاجتماعية للمرأة في المجتمع وذلك لا يتأتى إلا إثر تحديد عدد الأطفال في العائلة. لأن تحديد عدد الأطفال في جميع العائلات قد يؤدي إلى خلق مجال ديمغرافي كما يسمى في الاقتصاد.

المجال الديمغرافي هو وجود ظرف معين في فترة من الزمن حيث يحصل هناك بعض التوازن سكان - اقتصاد الذي بإمكانه أن يكون ظرفا خاصا لإقلاع اقتصادي محتملا إذا حضرت بعض الظروف الاقتصادية الأخرى.

فإذا كان عدد السكان العاملين كبيرا نسبيا وعدد الذين تحت كفالتهم من الشيوخ والأطفال قبل سن العمل صغيرا يمكن أن تتحول هذه الوضعية الى فرصة للانتعاش الاقتصادي. ومثل هذه الفرص لا تعمر طويلا ويمكن أن تتغير خلال عمر جيل واحد.

ثم تصبح بعدها فئات الشيوخ والمسنين ثنائية أكبر إثر مدة الحالة الاستقرارية السكانية ويضيع هذا الظرف الديمغرافي الملائم.

ولقد عاشت عدة بلدان في السابق هذه الظروف الملائمة للإقلاع الاقتصادي. وعرفت بلدان آسيا الشرقية الجنوبية مثلا مجالا ديمغرافيا الذي بفضلله تجني الآن نموا اقتصاديا سنويا مرتفعا في العالم حيث الثلث منه يرجع إلى هذا الظرف الديمغرافي الذي حصل في السبعينات و عرفت كيف تستغله، كما عرفت المكسيك والبرازيل هي أيضا مثل هذه الظروف الديمغرافية لكن الاستفادة منها كانت بدرجة أقل (14). البلدان المتأخرة

اقتصاديا هي بعيدة كل البعد عن هذه الظروف الديمغرافية حاليا.

وفي هذه الحالة يبقى الاستثمار المنتظم والمستمر الحل الوحيد لانقاذ الحاضر المزمن وغير المنته. إنه يحفظ حياة المرأة وأفراد عائلتها ويؤمن لها الوسائل لحفظ المؤسسة العائلية. مهما كان الأمر فالولادات في الجزائر تبقى عالية والخصوبة هي أيضا. ومن المحتمل أن تبقى على ما هي عليه إذا نظرنا إلى الهيكل السكاني للإناث في سن الإنجاب.

جدول رقم 07 توزيع المواليد الجدد على الإناث و الأمهات حسب فئات السن في الجزائر في 1966 و 77 و 87 و 98'

فئات السن	1966		1977		1987		1998	
	إناث	أمهات	إناث	أمهات	إناث	أمهات	إناث	أمهات
15 - 24	37.04	35.48	26.20	40.46	21.03	45.70	17.32	55.02
25 - 34 *	44.10	38.66	46.00	38.05	48.65	38.42	52.14	31.99
35 - 49 **	18.50	25.86	27.80	21.49	30.32	15.88	30.54	12.99
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
ألف أنثى في (الإنجاب)	792*964 740	**	985*1587 1084	**	1508*2363 1286	**	2288*3160 2057	**

* RAPPORT. - NEW YORK , 2002; pp. 12 - 25.

يبين لنا الجدول رقم 6 أنه إذا كان هناك انخفاض في نسب الإناث في سن الإنجاب في فئة 15-24 سنة (في أسفل الجدول) إذ تقلص تعدادهن من 43.36 % (1587000) في سنة 1977 إلى 42.11 % (3160000) في سنة 1998 فبالنسبة للفئات الأخرى ليس كذلك إذ نرى أن نسبة الإناث في الفئة 25 - 34 سنة مثلاً ارتفع من 26.97 % في 1977 إلى 30.48 % في سنة 1998 وهذه الفئة من بين الفئات الأكثر خصوبة وستبقى تنجب في

المستقبل لمدة 20 إلى 25 سنة. إذ يمكن القول أن التركيبة السكانية للإناث في سن الإنجاب لا زالت في حيويته الهيكلية. فإذا انخفضت نسبتها في الفئات الصغرى زادت في فئاتها والوسطى. لكن لا يمكن الجزم أن الهيكل السكاني للإناث قد تغير تغيراً نوعياً ملموساً.

أما فيما يخص حصة الإناث في سن الإنجاب والأمهات بالنسبة للمساهمة في الولادات السنوية فنرى أنه هناك أمراً جدياً. إذا كانت حصة الإناث في سن الإنجاب تتخفف في فئات السن الصغير 15 - 24 فبالعكس حصة الأمهات في هذه الفئة ترتفع مع مرور الزمن. كانت نسبة مساهمة الصنف الأول في 1966 يساوي 37.04 % وهبطت إلى 17.32 % في 1998. في حين كانت هذه النسبة عند الأمهات قد ارتفعت من 35.48 إلى 55.02 % في فترة 1966 - 1998. والعكس بالعكس في فئة 35 - 49 سنة. ارتفاع من 18.50 إلى 30.54 % عند الصنف الأول وانخفاض من 25.86 إلى 21.99 % في نفس الفترة الزمنية عند الصنف الثاني.

4. الخصوبة:

الخصوبة العامة حسب السن عبر الإحصاءات العامة التي أجريت بعد الاستقلال هي كالتالي:

جدول رقم 08 تطور معدلات الخصوبة العامة و الشرعية في الجزائر حسب الإحصاءات العامة (لكل ألف امرأة)

الخصوبة العامة	الخصوبة الشرعية ®	السن	
		1966	1967
1998	1987	1977	1966
450	378	396	244
395	436	438	393
286	369	410	382
205	315	374	312
128	129	255	262
58	129	153	169
13	25	35	33
19.46	22.32	23.0	24.51
25.02	26.63	27.61	28.63
7.44	7.79	8.05	7.99
10.9	32.4	97.02	123
81.4	190.2	284.6	304
139.7	260.0	341.6	311
138.3	255.0	336.3	261
104.5	200.0	226.8	203
48.6	101.0	128.7	123
9.8	20.0	27.3	25
29.88	29.67	29.57	29.61
31.02	30.70	29.79	29.17
7.99	6.62	7.29	7.60

® الحسابات التي قمنا بها في الخصوبة الشرعية هي مستخلصة من معطيات جداول الحالة الزوجية للإناث في السنوات المناسبة لكل إحصاء عام.

الشيء الذي يبينه الجدول هو الانخفاض الشامل في الخصوبة العامة عند جميع فئات الإناث في سن الإنجاب. لقد تقلص هذا المؤشر بأكثر من عشرة مرة في فئة 15-19 سنة خلال الفترة الزمنية من 1966 إلى 1998 وبأربعة مرات في الفئة التي تليها 20 - 24 سنة غير أن السن المنوال للخصوبة خلال كل هذه الفترة لم يتغير واستقر حول 29.6 سنة : 29.61 سنة في 1966 و 29.88 سنة في 1998. كما كان يساوي 29.67 سنة في

1987 و 29.57 سنة في 1977. لكن السن المتوسط للإناث في سن الإنجاب عرف ارتفاعا ملحوظا حيث قفز من 29.17 سنة في 1966 إلى 30.7 سنة في 1987 وبعده إلى 31.02 في 1998. الانحراف المعياري كمؤشر للتشتت سلك نفس الاتجاه الأمر الذي يفسر نوع من عدم تجانس الإناث إزاء الإنجاب مع مرور الزمن .

أما توزيع المواليد حسب سن الأمهات فهو يشير إلى انخفاض ملحوظ وهو في اتجاهين. الاتجاه الأول يتسم بانخفاض منتظم من 1954 إلى 1998 في الفئتين الكبروين 15-24 سنة و 25-34 سنة ما عدا سنتي 1977 و 1967 حيث التقل هذا الارتفاع إلى فئة 25-34 سنة مع ارتفاع منتظم موازي في الفئة الأخيرة من سنوات الإنجاب 35 - 49 سنة حيث أصبحت نسبتها في إجمالي مواليد 1998 تساوي 30.32% بعدما كانت تساوي 17.4% في 1954 و 18.5% في 1966.

أما الاتجاه الثاني فهو تراكم المواليد في الفئات الوسطى 25-34 سنة على حساب الفئات الأولى 15-24 سنة و بالتالي نلاحظ أن 52.14 % أي أكثر من نصف مواليد سنة 1998 كانت على عاتق الإناث من فئة 25-34 سنة بينما لم تكن تمثل حصتها إلا 42.2 % و 44.1 % في 1954 و 1966 على التوالي من إجمالي المواليد السنوية. أما السن المتوسط عند الإنجاب فهو في ارتفاع دائم حيث كان يساوي 29.17 سنة في 1966 ثم قفز إلى 30.70 سنة في 1987 و أخيرا أصبح 31.02 سنة في 1998. الانحراف المعياري هو الآخر نهج نفس التغير ويدل على أن مجموعة الإناث صارت في كل مرة أقل تجانسا من حيث الإنجاب. مثل هذه الظاهرة

تشاهد الآن حتى في تلك البلدان التي مرت على كل مراحل الانتقال الديموغرافي منذ قرنين وعرفت معدلات الخصوبة جد منخفضة (12) .

دراسة الخصوبة الشرعية تنفي ذلك و تبين أن الأمهات في فئة 15-24 سنة هي التي أعطت أكبر نسبة 55.05 % من مواليد 1998 بينما لم تكن تمثل إلا 35.48 % في 1966 وأن نسبة المواليد لفئة الأمهات في 25-34 سنة و 35-49 سنة هي التي تقلصت لفائدة الفئة الأولى. وذلك إن دل على شيء إنما يدل على أن الأمهات تفضل الإنجاب في السنين الأولى بعد الزواج 16 - 24 سنة و تحاول أن تتوقف عن الإنجاب عند حدود 35 سنة الأمر الذي لم يلاحظ في 1966 و حتى في 1977. زيادة على ذلك، السن المتوسط عند الأمهات التي أنجبت أطفالا هو أقل من السن عند الإناث لنفس سنوات المسح بفوارق 0.75 سنة في 1966 و 6 سنوات في 1998 .

وذلك نظرا للانخفاض الجاري في سن الأمهات عند الإنجاب بينما التغير عند الإناث في سن الإنجاب أخذ اتجاها معاكسا أي تصاعديا. لكن تفسيرات هذه التغيرات داخل المجموعتين من الإناث في سن الإنجاب والأمهات قد يعبر عنها بطريقة أوضح مؤشر المنوال كمقياس تشتت. بينما السن المنوالي عند الإناث في سن الإنجاب يبدو مستقرا حول 29.61 - 29.88 سنة مع تغيرات طفيفة نحو الارتفاع فـمنوال سن الأمهات التي أنجبت طفلا في هذه المدة هي في انخفاض متسارع. فإذا كان يساوي 24.51 سنة في 1966 لقد هبط إلى 19.46 % في 1998. الشيء الذي ربما يتطلب دراسة أعمق من هذا الحد و بمعطيات أوفر وأصدق مما لدينا.

لأن فعلا الصورة لا تعكس لا المعتاد ولا المتوقع في أوساط المتخصصين وإن حصل ذلك فعلا فالكل يفاجأ و تصيب الخيبة دعاة الانتقال الديموغرافي ونضج المجتمع الجزائري الديموغرافي بل كل ما حصل من انخفاض في الولادات طوال هذه السنين ما هو إلا حالة ظرفية فرضتها الظروف الاجتماعية الاقتصادية وأولها أزمة السكن و تراكم البطالة معا (5).

ويمكن توضيح هذه الوضعية من خلال المعطيات التالية الخاصة باستعمال وسائل منع الحمل.

كانت وسائل منع الحمل في بداية الأمر غير معروفة لدى الشرائح الواسعة أو حتى مكروهة في بعض الأوساط المحافظة. ثم مع مرور الزمن بين رفض و تأييد أصبحت هذه الوسائل أمرا اجتماعيا حضريا وصحيا لا شك فيه ولا يستحي به.

يبين الجدول تطور استعمال وسائل منع الحمل الذي مضى في تطور منتظم مع مرور السنين وبعدها اقتنع الطرف الأكثر تحفظا إزاءها.

استعمال وسائل منع الحمل عند الإناث في سن الإنجاب (15-49) عرف انتشارا مستمرا تقريبا عند جميع الفئات الإناث و هي التالي.

جدول رقم 09 استعمال وسائل منع الحمل عند الإناث حسب السن (%)®

السن	19-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	المجموع
1986	17.1	26.8	36.5	40.3	44.5	42.2	35.5
1995	43.5	52.3	62.4	63.8	63.1	53.8	56.9

® أخذت المعطيات من - * Population et Developpement Durable; juin 1998 و .

. E..N.A.F. , 1986

لعل الجواب عن التناقض يبين معدلات الخصوبة العامة والخصوبة

الشرعية هو موجود في جدول استعمال وسائل منع الحمل الذي يعطي صورة واضحة عن توزيع نسب استعمال هذه الوسائل. نرى أن 56.4% من الأمهات تستعمل وسائل منع الحمل بداية من 25 سنة و كلما كبر سنهن كلما زادت نسبة استعمالها لها. و ذلك ربما هو الذي يؤكد على أن الأمهات الجزائريات تفضلن إنجاب أطفالهن فوراً في السنين الأولى بعد الزواج وبعده تتعاطى موانع الحمل. ومن بين وسائل منع الحمل هناك نوعان: الوسائل الحديثة والوسائل التقليدية.

أما الوسائل الحديثة فهي تتوزع حسب الأصناف حيث تحتل الحبوب 88.6 % منها و أما ما تبقى (الواقي، اللولب، التعقيم فنسبتها لا تتجاوز كلية 4%).

أما النوع الثاني أي الوسائل التقليدية فالطريقة الأكثر انتشاراً هي طريقة العزل والرضاعة الطبيعية بنسب 0.6 و 4.4 % على التوالي. وأما الطرق الأخرى كفترة الأمان هي تساوي 2.4 %. وفي الختام يجب الإشارة إلى أن الطريقة الحديثة لمنع الحمل عند الأمهات الجزائريات هي التي تأخذ حصة الأسد 86.12 % في إجمالي الوسائل المستعملة من طرفهن لهذه الغاية. ووسائل منع الحمل استعملت في الواقع منذ العصور الغابرة وحتى الديانات السماوية أباحت نوعاً ما ممارستها لكن المنعرج الذي أخذه استعمال هذه الوسائل هو تحويلها من صفتها الكمية إلى الصفة الكيفية: الاستعمال الحر جزئياً كطريقة حضرية لمنع الحمل (2) و (6).

جدول رقم 10 الأرقام القياسية لتغير الخصوبة في الجزائر حسب العوامل المكونة لها
ما بين 1970 و 1998.®

الأرقام القياسية لفترة 1998/1970.			1998	1977	
نسبة الإناث المتزوجات	الهيكل السكاني لإناث (15-49)	معدل الخصوبة الخاص			
/	/	/	77.0	175.4	معدل الخصوبة الخاص (مباشرة)
/	/	/	61.0	218.6	معدل الخصوبة الخاص (معدلة)
/	1.264	0.352	/	/	الولادات العامة 1
0.603	1.264	0.618	/	/	الولادات الشرعية 2
/	1	0.569	/	/	1/2

® للاطلاع على طريقة حسابات التحليل العواملي انظر المرجع (10).

نرى من خلال هذا الجدول الذي يبين حساب أرقام قياسية ديموغرافية حيث ينظر إلى مكونات الخصوبة كعوامل مميزة أن كل المؤشرات الديموغرافية تشير إلى نزعة عامة وشاملة نحو الانخفاض ما عدا الهيكل السكاني للإناث في سن الإنجاب الذي تحسن خلال هذه الفترة 1977-1998. و التحليل الإحصائي بطريقة التحليل العواملي من خلال الأرقام القياسية هي الأخرى أيضا تبين أن نسبة الإناث المتزوجات قد انخفض بحوالي 40 % في هذه المدة الزمنية. وأما الولادات الشرعية قد عرفت انخفاضا قدره 38 % ومع هذا تبقى تساوي حوالي مرتين الخصوبة العامة لكن الهيكل السكاني للأعمار لدى الإناث في سن الإنجاب بالعكس لقد عرف ارتفاعا بحوالي 30 % في نفس هذه الفترة. وبالتالي سيبقى هو

العامل الدائم والمستقر في تغير الولادات. وفي حالة تحسن الظروف الملائمة للإنجاب بعد تخطي الأزمة التي تعيشها البلاد فقد يلعب بدون شك دورا هاما في ارتفاع معدلات الولادة العامة.

5. الخلاصة:

عرفت الولادات في الجزائر عدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. بعد ما كانت تدور حول 45 - 55 في الآلف خلال العهد الاستعماري انخفضت إلى مستوى أقل لتقفز ثانية فوق المعدل في السبعينات. ومن ثمة شرعت في تفهقر منتظم ما عادا بعض الارتفاعات من حين لآخر. كل المؤشرات الديمغرافية والإحصائية تشير إلى انخفاض في الولادات والخصوبة نتيجة تأخر سن الزواج عند العزاب وسن الإنجاب الأول عند الأمهات. إنما خاصية الحالة السكانية في الجزائر هي أن هذا الانخفاض الملاحظ قد يكون ظرفيا أي مربوط بالأزمة التي تعيشها البلاد من سكن وبطالة وليس نتيجة نضج ديموغرافي كما يمكن أن يظن البعض أي دخول فعلي في أحد مراحل الشيخوخة السكانية. هناك بعض المؤشرات الإحصائية التي تدل على ذلك وأولها الهيكل السكاني حسب السن الذي هو دائما في ارتفاع نتيجة الخصوبة العالية في العقود الماضية و الذي يمكن أن يحدث انفجار مرة أخرى إذا ما تحسنت ظروف المعيشة بسرعة لاسيما عند الشرائح الاجتماعية الفقيرة. ثم الخصوبة العامة هي في حد ذاتها لا تعبر بصفة صافية عن حالة الولادات لأن الهيكل الثاني للإناث يؤثر عليها. لما ننظر إلى الخصوبة الشرعية والتي يجب أن نأخذها بحذر نظرا لطبيعة وفاء ودقة حساباتها المستنبطة. لكن رغم ذلك إنها تفيدنا لأن تتبين أن الخصوبة لازالت مرتفعة لاسيما في فئة العمر الوسطي وهي أكثر خصوبة

من غيرها. وكل الحسابات التي قمنا بها بمختلف الطرق كانت دائما تؤكد ذلك رغم الانتشار السريع لوسائل منع الحمل.

الإحصاءات الحالية تبين أن الولادات قد ارتفعت خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

المراجع:

- 1: BENKHELIL R. & ATTOUT N. «POPULATION ET DEVELOPPEMENT DURABLE ». Actes des journées d'études. Alger, les 24 et 25 juin 1998. Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Planification.(fonds des Nations Unis) . Alger 1999. pp 93 - 105.
- 2: BINION Rudolph : « MARIANE AU FOYER. Révolution politique et transition démographique en France et aux Etats Unis ». POPULATION; I.N.E.D. n° 1, Paris 2000. pp 81-103.
- 3: BOUMGHAR A. « STRUCTURES PUBLIQUES DE SANTE ET DE PLANIFICATION FAMILIALE ». Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Planification. (fonds des Nations Unis) . Alger 1999. pp 7-56.
- 4: BREIL J. «LA DEMOGRAPHIE SCIENCE RECENTE » in L'ALGERIE SURPEUPLEE . Orientation pour une politique de population . Alger 1958 . pp 15-25.
- 5: CHEBAB T.« NIVEAUX TENDANCES ET DETERMINANTS DE LA FECONDITE EN ALGERIE DE 1970 A 1992 ». Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Planification.(fonds des Nations Unis) . Alger 1999. pp 15- 113.
- 6: COALE ANSLEY J. « THE DECLINE IN FERTILITY IN EUROPE FROM THE FRENCH REVOLUTION TO WORLD

WAR II » . in BRACHNOST , RODZDAEMOST, SEMYA ZA TRI VEKA ». STATISTIKA ; Moscou 1979. pp. 71-97.

7: DIXON Ruth : « EXPLAINING CROSS CULTURAL VARIATIONS IN AGE AT MARRIAGE AND PROPORTIONS NEVER MARRYING » in BRAK Y SEMYA - demografichesky aspekt . STATISTIKA ; Moscou 1975 . pp 30-69.

8: HAJNAL John : « EUROPEAN MARRIAGE PATTERNS IN PERSPECTIVE » in BRACHNOST , RODZDAEMOST , SEMYA ZA TRI VEKA ». STATISTIKA ; Moscou 1979. pp 14-70.

9: KHARCHEV A.G : « BRAK Y SEMYA V S.S.S.R. ». MYSL ; Moscou 1979, pp 9 - 35.

10: KOURMAN K. V. : « DEMOGRAFICHESKYE VOPROSE ». NAOUKA Moscou 1979 . pp 22-66 et 83-106.

11: OMRAN A. R., « POPULATION IN THE ARABE WORLD : problemes and prospects », Croom Helm Ltd. London 1980 pp.13 – 98, 169 – 183.

12: PRIoux France: « L'EVOLUTION DEMOGRAPHIQUE RECENTE EN FRANCE ». POPULATION; I.N.E.D. n° 3, Paris 2000. pp 441 - 476.

13: RAPPORT:« COMPENDIUM OF SOCIAL STATISTICS AND INDICATIONS ». Economic and social commission for western Asia (E.S.C.W.A) 5th issue .United Nations ; New York 2002.

14: RAPPORT : « ETAT DE LA POPULATION MONDIALE 2002 ; population , pauvreté, potentialités ». Organisation des Nations Unis; New York 2002. pp 12-25.

15: VISHNEVSKY A. G. & KON I. S. ; sbornyk statey pod redaktsy : «BRACHNOST , RODZDAEMOST , SEMYA ZA TRI VEKA ». STATISTIKA ; Moscou 1979.

16: VOLKOV A. G. & DARSKY L. E. ; pod redaktsy :
« BRAK et SEMIA - demografichesky aspekt ». STATISTIKA ;
Moscou 1975 .

17: WORLD POPULATION MONITORING; 1999 :
« CHANGING POPU- LATION AGE STRUCTURE ». United
Nations ; New York 2000. pp 34-53.